الأردن يؤكد إبقاء الحدود مع سورية مغلقة

أكد الجيش الأردني أمس الثلاثاء إبقاء الحدود مع سورية، حيث يتجمع عشرات آلاف النازحين من المعارك الجارية في منطقة درعا، مغلقة.

وقال قائد المنطقة العسكرية الشمالية في القوات المسلحة الاردنية العميد خالد المساعيد إن «عدد النازحين السوريين قرب الشريط الحدودي بين سورية والمملكة بلغ نحو 95 ألفا»، فروا «نتيجة العمليات العسكرية الأخيرة للجيش السوري في الجنوب السوري».

ولكنه أضاف «الحدود مغلقة والجيش يتعامل بحذر شديد مع النازحين قرب الحدود متحسبا لبعض المندسين لأن هناك بعض العناصر التي يمكن ان تستغل هذا الظرف لمحاولة تنفيذ أجندة خاصة».

وأشار إلى احتمال وجود «مندسين بين النازحين قرب الحدود يمتلكون سلاحا ويتنكرون بلباس نساء وهويات مزورة».

وينفذ الجيش السوري منذ 19 يونيو بدعم روسي عملية عسكرية واسعة في محافظة درعا، مهد الحركة الاحتجاجية ضد النظام في منتصف مارس 2011 والتي تحولت الى نزاع دام. ودرعا مقسومة بين مناطق خاضعة لقوات النظام وأخرى لفصائل معارضة.

مستغلين تعليق القوات الحكومية هجومها

الحوثيون يتحصنون في الحديدة ومقتل 54 شخصا بغارات جوية

عزّز الحوثيون تحصيناتهم في مدينة الحديدة، مستغلين تعليق القوات الحكومية هجومها بانتظار نتائج محادثات مبعوث الامم المتحدة في صنعاء، في وقت قتل 54 شخصا في غارات جوية جنوب المدينة المطلة على البحر الاحمر.

وقال سكان في مدينة الحديدة لوكالة فرانس برس ان الحوثيين حفروا عشرات الخنادق الجديدة وسط شوارع رئيسية وفرعية، وحولوا حاويات نفايات ومجسمات خرسانية إضافية الى عوائق.

وأكد السكان الذين تحدثت اليهم فرانس برس عبر الهاتف ان حفر الخنادق وإقامة العوائق امتد من مدينة الحديدة، مركز المحافظة التي تحمل الاسم ذاته، الى المديريات والطرق الرئيسية المحاذية للمدينة.

وبحسب مصادر في القوات الحكومية المدعومة من تحالف عسكري بقيادة السعودية، فان تعزيزات عسكرية للمتمردين الحوثيين وصلت الى مدينة الحديدة. كما استقدمت القوات الحكومية تعزيزات اضافية الى مواقعها عند الأطراف الجنوبية للمدينة.

وأوضحت المصادر ان الطرفين يستعدان لخوض مواجهات جديدة بعد أيام من الهدوء.

وكانت الامارات، الشريك الرئيسي في التحالف والتي تقود عمليات القوات الحكومية عند الساحل الغربي لليمن باتجاه مدينة الحديدة، أعلنت الأحد انها اوقفت «مؤقتا» العملية العسكرية من اجل افساح المجال امام جهود مبعوث الامم المتحدة مارتن غريفيث لتسهيل عملية تسليم مدينة الحديدة «دون شروط».

تضم الحديدة ميناء رئيسيا تدخل منه غالبية المساعدات والمواد التجارية والغذائية الموجهة الى ملايين السكان في البلد الذي يعاني من أزمة انسانية كبيرة ويهدد شبح المجاعة نحو 8 ملايين من سكانه لكن التحالف يعتبره ممرا لتهريب الاسلحة ولمهاجمة سفن في البحر الاحمر.

ويقود غريفيث الذي يزور صنعاء حاليا جهودا لاقناع الحوثيين بتسليم الميناء والمدينة لتجنب حرب شوارع فيها.

بدأت القوات الموالية للحكومة هجومها في 13 يونيو بمساندة الامارات وتمكنت من السيطرة على مطار الحديدة الواقع في جنوب المدينة بعد نحو اسبوع من المعارك، قبل ان يتوقف الهجوم مع بدء المبعوث الدولي جولات مكوكية بين صنعاء وعواصم مجاورة سعيا للتوصل الى حل سياسي.

دورية للشرطة اليمنية في شوارع مدينة تعز بجنوب اليمن

وتضم القوة التي وحدتها الامارات لشن الهجوم على ساحل البحر الاحمر «ألوية العمالقة» التي ينخرط فيها الاف المقاتلين الجنوبيين الذين كانوا في السابق عناصر في قوة النخبة في الجيش اليمني، و«المقاومة التهامية» التي تضم عسكريين من ابناء الحديدة موالين لسلطة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي.

وثالث هذه القوى هي «المقاومة الوطنية» التي يقودها طارق محمد عبد الله صالح، نجل شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي قتله حلفاؤه السابقون الحوثيون في ديسمبر 2017. وطارق صالح لا يعترف بسلطة الرئيس هادي.

ومنذ 2014، يشهد اليمن حربا بين المتمردين الحوثيين والقوات الموالية لهادي، تصاعدت مع تدخل السعودية على رأس التحالف العسكري في مارس 2015 دعما للحكومة المعترف بها دوليا بعدما تمكن المتمردون من السيطرة على مناطق واسعة من البلاد بينها العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة. وأدى النزاع منذ التدخل السعودي الى مقتل نحو عشرة آلاف شخص في ظل أزمة انسانية تعتبرها الأمم المتحدة الأسوأ في العالم حاليا. ورغم تراجع حدة المعارك منذ سيطرة القوات الموالية للحكومة على مطار مدينة الحديدة، نفذ التحالف العسكري غارات متواصلة على مواقع المتمردين في مناطق اخرى من المحافظة. وقالت مصادر طبية في محافظة الحديدة لفرانس برس ان 54 شخصا، بينهم 11 مدنيا، قتلوا في غارات جوية في مناطق زبيد والتحيتا وبيت الفقية الواقعة جنوب مدينة الحديدة في اليومين الماضيين. وبهذا يرتفع عدد القتلى منذ بدء الهجوم نحو المدينة في 13 يونيو الى 483 قتيلا.

البرغوثي: اقتطاع إسرائيل رواتب أهالي الأسرى من أموال الضريبة «لصوصية حقيرة»

وصف الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي الثلاثاء قرار اسرائيل اقتطاع مبالغ موازية للمخصصات التي تحصل عليها أسر المعتقلين في سجونها من أموال الضريبة الفلسطينية بأنه «قرصنة لصوصية حقيرة».

وأقر الكنيست الاسرائيلي مساء الاثنين قانونا يسمح للحكومة بأن تقتطع من الرسوم الجمركية التي تجبيها لحساب السلطة الفلسطينية مبالغ توازي المخصصات التي تُصرف لعائلات المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وقال البرغوثي في بيان ان «قرار الكنيست سرقة ملايين الدولارات من أموال الضرائب الفلسطينية والتي يدفعها المواطنون الفلسطينيون من عرق جبينهم بحجم يوازي مخصصات عائلات الاسرى هو قرصنة لصوصية حقيرة وعملية نهب عنصرية تؤكد ان إسرائيل خرقت كافة الاتفاقيات المعقودة مع السلطة الفلسطينية وأضافت إجحافا الى إجحافها».

وأضاف أن «إسرائيل لا تملك ولا يجب ان تملك سلطة قانونية على اموال الشعب الفلسطيني، وهي بسلبها لأموال الضرائب تعامل السلطة الفلسطينية كسلطة تحت الاحتلال الكامل». وأضاف أن «إسرائيل تريد اغتيال ضحاياها من الشهداء الفلسطينيين مرتين، مرة بقتلهم وأخرى بقتل عائلاتهم وأبنائهم»، داعيا إلى الرد عبر «إلغاء كافة الاتفاقيات معها بما في ذلك الوقف الفوري للتنسيق الأمني، والتوجه لشن أوسع حملة لفرض المقاطعة والعقوبات عليها». تجمع إسرائيل نحو 127 مليون دولار شهريا من الرسوم الجمركية على البضائع التي تدخل السوق الفلسطينية عبر مرافئها.

وقال معدو القانون الإسرائيلي أن السلطة تدفع نحو 330 مليون دولار سنويا إلى الأسرى وعائلاتهم، وهذا يوازي 7% من ميزانيتها. وامتنعت إسرائيل في الماضي عن تسليم أموال الضرائب الى السلطة الفلسطينية واسيما بعد انضمام الفلسطينيين في 2011 الى منظمة اليونسكو. وكانت السلطة الفلسطينية استنكرت مشروع القانون منذ نيله دعم الحكومة في فبراير بأنه «قرصنة وسرقة» وانتهاك للقانون الدولي. وتقول إسرائيل ان هذه المخصصات تشجع العنف علما أن غالبية العائلات الفلسطينية تعتمد تماما عليها بعد أن فقدت على الأقل أحد أبنائها أو معيلها الذي قتلته أو اعتقلته اسرائيل منذ احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية في 1967.

ورحب وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان بالقانون الجديد الذي استنكره نواب القائمة العربية الموحدة ونواب حزب ميريتس اليساري. وطالبت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية، أمس الثلاثاء، دول العالم بـ«عدم الانجرار وراء روايات الكذب والتضليل الإسرائيلي لقلب الحقائق»، حول صرف رواتب للأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل. واتهم بيان صادر عن الهيئة إسرائيل بمحاولة «تجريم الحق النضالي الفلسطيني المشروع، لا سيما الهجوم على مخصصات عائلات الشهداء والجرحى والأسرى».

الجيش المصري يعلن مقتل ثلاثة جهاديين بسيناء وتدمير أنفاق في رفح

أعلن الجيش المصري الثلاثاء مقتل ثلاثة جهاديين في سيناء وتدمير عدد غير محدد من الانفاق في مدينة رفح على الحدود بين مصر وقطاع غزة، في اطار حملة يقوم بها منذ اشهر ضد عناصر من تنظيم الدولة الاسلامية.

وقالت القيادة العامة للقوات المسلحة في بيان عن الحملة التي بدأها في شمال ووسط سيناء في فبراير الماضي انه «تم القضاء على ثلاثة عناصر تكفيرية، وتدمير 285 ملجأ ومخزنا، و200 كيلوغرام من مادة «TNT»، بالإضافة إلى عدد من الأنفاق برفح».

واضاف البيان الذي نشره المتحدث العسكري على صفحته الرسمية على «فيسبوك»، «تم القبض على 59 فردا من المشتبه بهم بشمال ووسط سيناء».

واكد ان «العمليات أسفرت كذلك عن إصابة مجند أثناء الاشتباكات مع العناصر الإرهابية، واستشهاد فردين مدنيين نتيجة لانفجار عبوة ناسفة كانت معدة لاستهداف قوات المداهمات على محاور التحرك».

ومنذ أطاح الجيش بالرئيس الاسلامي محمد مرسي في 2013 بعد احتجاجات شعبية ضخمة، تخوض قوات الامن وخصوصا في شمال سيناء مواجهات عنيفة ضد مجموعات جهادية متطرفة، بينها الفرع المصري لتنظيم الدولة الاسلامية (ولاية سيناء) المسؤول عن تنفيذ عدد كبير من الاعتداءات الدامية في البلاد.

وتسبب التنظيم المتطرف في مقتل مئات الجنود والشرطيين والمدنيين، خصوصا في معقله في شمال سيناء، لكن هجماته امتدت إلى مدن أخرى واستهدفت الاقباط وعددا من الكنائس.

وفي اواخر نوفمبر، كلف الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس هيئة الاركان في القوات المسلحة اعادة فرض الامن في سيناء في غضون ثلاثة اشهر، مع استخدام «كل القوة الغاشمة»، وتم لاحقا تمديد المهلة.

63 مهاجرا في عداد المفقودين إثر حادث غرق جديد قبالة السواحل الليبية

أعلنت البحرية الليبية لوكالة فرانس برس فجر الثلاثاء انقاذ 41 مهاجرا غير شرعي واعتبار 63 آخرين في عداد المفقودين إثر غرق زورق مطاطي كان يقلهم قبالة السواحل الليبية الأحد.

وقال المتحدث باسم البحرية العميد ايوب قاسم إن 41 مهاجرا نجوا من الموت لانهم كانوا يرتدون سترات نجاة وقد تم انقاذهم، مشيرا الى ان الناجين افادوا ان الزورق الذي غرق قبالة سواحل القره بوللي (50 كلم شرق طرابلس) كان يقل 104 اشخاص، ما يعني ان عدد المفقودين هو 63.

واضاف ان «خفر السواحل لم يجدوا جثثا في المكان».

وأوضح أنه اضافة الى هؤلاء الناجين فقد رست في طرابلس الاثنين سفينة تابعة للبحرية الليبية وعلى متنها 235 مهاجرا تم انقاذهم في عمليتين منفصلتين في المنطقة نفسها، مشيرا الى ان بين هؤلاء الناجين 54 طفلا و29 امرأة.

ولفت قاسم الى ان السفينة وصلت الى الميناء بتأخير 24 ساعة سببه عطل اصابها. ومع حادثة الغرق الجديدة يرتفع الى 170 عدد المهاجرين الذين فقدوا في البحر المتوسط بين الجمعة والاحد.

والجمعة تم انتشال جثث ثلاثة أطفال واعتبر حوالى مئة مهاجر في عداد المفقودين اثر غرق مركبهم، في حادث لم ينج منه سوى 16 مهاجرا جميعهم من الشبان. وأصبح ساحل قره بوللي في الاشهر القليلة الماضية مركز الانطلاق الرئيسي للزوارق المطاطية المحمّلة بمهاجرين يركبون البحر مخاطرين بارواحهم على أمل الوصول الى ايطاليا.

وتشكّل ليبيا وجهة ومعبرا لآلاف المهاجرين الافارقة الراغبين في الوصول الى السواحل الاوروبية.

والاثنين أعلنت المنظمة الدولية للهجرة ترحيل نحو تسعة آلاف مهاجر من ليبيا في الاشهر الستة الاولى من العام 2018 في اطار برنامج «العودة الطوعية» الذي تديره.

وقال منسّق برنامج «العودة الطوعية» في المنظمة جمعة بن حسن لوكالة فرانس برس إن «عدد المهاجرين غير النظاميين الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية خلال النصف الأول من العام الجاري، ضمن برنامج العودة الطوعية، بلغ 8938 مهاجرا (...) من 30 دولة من قارتي أفريقيا وآسيا».

واواخر 2017 سرّعت المنظمة وتيرة عمليات الترحيل، بعد الفضيحة التي اعقبت بث شبكة «سي ان ان» الاخبارية الاميركية في نوفمبر الماضي وثائقيا يظهر مهاجرين أفارقة يتم بيعهم كالعبيد قرب طرابلس.

انقسام الفصائل في درعا بسبب «المصالحة» مع النظام

«هيومن رايتس ووتش» تطالب بتقنية لمساعدة عمال ينتشلون الجثث من مقابر جماعية في الرقة

دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الاثنين المجتمع الدولي الى تقديم المساعدة التقنية لمجموعة محلية في مدينة الرقة في شمال سورية، المعقل السابق لتنظيم الدولة الاسلامية، تعمل على فتح المقابر الجماعية والتعرف على أصحاب رفات آلاف الجثث.

وقالت المنظمة في تقرير نشرته الاثنين «يجب دعم مجموعة محلية تعمل لكشف مقابر جماعية في شمال شرق سورية كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية وتقديم المساعدة التقنية لها لحفظ الأدلة على جرائم محتملة والتعرف على الرفات».

وأضافت انه ستكون ل«تحديد الأشخاص المفقودين والحفاظ على الأدلة لمحاكمات المحتملة آثار على العدالة في سورية ككل».

وخلال أكثر من ثلاثة أعوام من سيطرته على المدينة، نفذ التنظيم المتطرف عمليات قتل وإعدام جماعية. وتقدّر السلطات المحلية مقتل الآلاف خلال معركة استعادة المدينة تم دفن كثيرين منهم على عجل، ومنهم من بقيت جثثهم تحت الأنقاض.

وتمكنت قوات سورية الديموقراطية المؤلفة من فصائل كردية وعربية مدعومة أميركيا، من طرد التنظيم من المدينة في أكتوبر بعد أشهر من المعارك والغارات الكثيفة.

وأفادت مديرة قسم الطوارئ بالوكالة في المنظمة برايانكا موتابارثي عن وجود «تسع مقابر جماعية على الأقل في مدينة الرقة، في كل منها عشرات الجثث إن لم تكن المئات، ما يجعل استخراج الجثث مهمة غير سهلة».

مقاتلون من فصائل المعارضة السورية

وأكدت ان المساعدة التقنية ضرورية لتوفير الاجوبة للعائلات وعدم إلحاق الضرر أو «تدمير الأدلة الحاسمة لجهود العدالة المستقبلية».

ويتبع الفريق المحلي لمجلس الرقة المدني، وهو هيئة محلية تتولى إدارة شؤون المدينة منذ سيطرة قوات سورية الديموقراطية عليها. وأنهى الشهر الماضي انتشال 553 جثة من مقبرة جماعية في ملعب الرشيد. ويعمل حاليا في الكشف عن مقبرة أخرى.

ويسجل الفريق «أسباب الوفاة المحتملة، والإصابات والجنس ولون الشعر والطول واللباس والعمر التقريبي، إذا كان بالإمكان تحديده، وكذلك أي شيء موجود مع الجثة». لكن «نقص المعدات التقنية والخبرة في مجال الطب الشرعي، بالإضافة إلى مرور سبعة أشهر على الأقل منذ الدفن الأولي، جعل عملية تحديد الهوية غير دقيقة وقابلة للخطأ»، وفق المنظمة.

وشاهد فريق من وكالة فرانس برس في ابريل عمالا ينتشلون الجثث في ملعب الرشيد، قبل وضعها في أكياس بلاستيكية.

ودعت المنظمة أعضاء المجتمع الدولي وخصوصا الولايات المتحدة الى «دعم السلطات المحلية في تطوير وصيانة نظام أكثر دقة لتخزين المعلومات المتعلقة بالمفقودين». كما ناشدت «المنظمات الدولية التي لديها خبرة في الطب الشرعي توفير الدعم الفني، بما فيه إرسال خبراء الطب الشرعي لدعم عمليات تحديد الهوية واستخراج الجثث».

من جانب آخر، تواجه الفصائل المعارضة في محافظة درعا، انقساما في صفوفها بين مؤيد ورافض لاتفاقات «المصالحة» التي تقترحها روسيا، وتتضمن تسليم سلاحها وتسوية أوضاع مسلحيها، وانتشار الشرطة العسكرية الروسية، والقوات النظام السوري.

وبموجب مفاوضات تولتها روسيا مع وفد معارض يضم مدنيين وعسكريين، انضمت الأحد العديد من المناطق منفصلة، أبرزها مدينة بصرى الشام، إلى اتفاقات «مصالحة»، ما مكن قوات النظام من مضاعفة سيطرتها لتصبح 60% من مساحة المحافظة الجنوبية، منذ بدء تصعيدها في 9 يونيو الماضي.

ووفق ما أوردت صحيفة الحياة اللندنية، أمس الثلاثاء، أعلن المفاوضون المدنيون الإثنين، انسحابهم من وفد المعارضة.

وقالوا في بيان باسم المحامي عدنان المسالمة: «لم نحضر المفاوضات ولم نكن طرفا في أي اتفاق حصل ولن نكون أبدا».

وأوضح البيان: «عمل البعض على استثمار صدقية وشجاعة الثوّار الأحرار لتحقيق مصالح شخصية ضيقة أو بأفضل الشروط من أجل تحقيق مصالح آنيّة مناطقية تافهة على حساب الدم السوري».

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة على المفاوضات أن قائد «قوات شباب السنة» أحمد العودة، قبل الشروط الروسية وبدأ في تسليم آليات فصيله وعتاده العسكري، تمهيدا لدخول الشرطة الروسية وقوات الأسد، إلى مدينة بصرى الشام.

وأشارت المصادر إلى رفض الفصائل العسكرية الأخرى العرض الروسي، واتخاذها قرار المواجهة.